تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة

Challenges of financial inclusion in Algerian banks and coping mechanisms

مريم كردوسي[1*]، أمال براهمية[2]

[1]جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، kerdouci.meriem@univ-guelma.dz

[2]جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، Amelbrahmi240@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/01 **تاريخ القبول: 2022/04/17**

الملخص:

تزايد الإهتمام بمفهوم الشمول المالي و متطلبات تحقيقه في السنوات الأخيرة وأصبح من أبرز أولويات الهيئات المالية الدولية والحكومات ، لما له من دور وفعالية في التصدي للأزمات و دعم الإستقرار المالي والإقتصادي ،من خلال إدماج الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدين ماليا في النظام المالي الرسمي، الأمر الذي يعمل على تعزيز و تنوع مصادر الأموال و إستخداماتها في كل من المؤسسات البنكية والمالية ،ونظرا للأهمية التنموية التي يكتسيها الشمول المالي عملت الجزائر عبر هيئاتها النقدية والمالية إلى تحقيقه وتعزيزه بمؤسساتها من خلال وضع سياسات وبرامج ملائمة تعمل على تسهيل الوصول إلى المنتجات و الخدمات المالية و التعريف بها وبطرق إستخدامها و الإستفادة منها ، وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن البنوك الجزائرية لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب في تحقيق الشمول المالي وذلك لوجود العديد من التحديات التي تحول دون تحقيقه.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، الخدمات المالية،التثقيف المالي، ،البنوك الجزائرية، النظام المالي.

تصنيف JEL: G21.،G53،G20.

Abstract:

Interest in the concept of financial inclusion and the requirements to achieve it has increased in recent years and it has become one of the top priorities of international financial institutions and governments, because of its role and effectiveness in addressing crises and supporting financial and economic stability, through the integration of individuals and small and medium-sized enterprises who are financially excluded in the formal financial system, which It works to enhance and diversify the sources of funds and their uses in both banking and financial institutions In view of the developmental importance of financial inclusion, Algeria has worked through its monetary and financial bodies to achieve it and strengthen it in its institutions by setting appropriate policies and programs that facilitate access to financial products and services and introduce them and the ways of using and benefiting from them. Despite the efforts made, Algerian banks are still Far from the required level in achieving financial inclusion, because there are many challenges that prevent it.

keywords:Financial inclusion, financial services, financial education, Algerian banks. Financial system.

[*]المؤلف المرسل: مريم كردوسي، الإيميل: kerdouci.meriem@univ-guelma.dz

1. مقدمة:

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الأخيرة، توجهت الإهتمامات و إنصبت الأولويات في ضرورة تحقيق الشمول المالي وتعزيزه وخاصة في الدول النامية ،نظرا لآثاره الإيجابية في دعم الإستقرار المالي و الإقتصادي .ومساهمته في تحقيق العدالة الإجتماعية ورفع المستوى المعيشي للأفراد و القضاء على الفقر والتهميش.

لذا سعت الجزائر على غرار الدول النامية إلى إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق متطلبات الشمول المالي ، بدءا بالإهتمام بكيفية إتاحة الخدمات المصرفية والمالية للأفراد و المؤسسات، و دراسة العوامل التي تقف دون الرفع من مستوياته ، و العمل على وضع سياسات بناءة تعمل على التقليل والحد من التحديات التي تواجه الشمول المالي بالمؤسسات البنكية والمالية الجزائرية .

وبناءا على ماسبق يمكن طرح التساؤل التالي:

فيما تتمثل الآليات اللازمة لمواجهة تحديات الشمول المالي على مستوى البنوك الجزائرية؟

وللإجابة على التساؤل المطروح إرتأينا وضع الفرضيات التالية:

- تحقيق الشمول المالي له تأثير إيجابي على تطور وإستقرار البنوك الجزائرية.
- التعريف بمزايا المنتجات والخدمات للبنوك الجزائرية يعزز الثقافة المالية المطلوبة لتحقيق الشمول المالي.
- تعد الخدمات المالية الرقمية آلية فعالة لدعم الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي من خلال عرض مفهومه،أهميته وأهدافه الأساسية و أهم المبادئ التي يقوم عليها و إبراز التحديات التي تواجه الشمول المالي و الآليات المنتهجة من طرف البنوك الجزائرية لتحقيق متطلباته ومواجهة العراقيل التي تحول دون تحقيقه.

منهج الدراسة :

إعتمدنا في إعدادنا لهذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي في عرض مختلف مفاهيم الشمول المالي و المنهج التحليلي في تحليل مختلف الإحصائيات الخاصة بواقع الشمول المالي في المؤسسات البنكية الجزائرية.

هيكل الدراسة :

إرتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كالآتي:

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للشمول المالي

المحور الثاني : واقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية و أهم التحديات التي تواجهه.

المحور الثالث: الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية .

2- الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

2-1مفهوم الشمول المالي:

عرفته منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCED و الشبكة الدولية للتثقيف الماليINFE على أنه :

"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق إستخدام هذه المنتجات من قبل شرائح

المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية و الإندماج الإجتماعي و الإقتصادي"(نبيل ياهوري، 2019، صفحة 162).

أما التحالف العالمي من أجل الشمول المالي(GPFI)عرفه على أنه:

"الوصول الفعال إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية ، و إستخدامها بتكلفة معقولة وبطريقة مستدامة"(FranciscoG.Villarreal, 2017, p. 14) .

كما عرفته لجنة الشمول المالي في الهند على أنه:" عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية وخدمات الإئتمان التي يوفرها النظام المالي للفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض و بتكلفة معقولة حسب إحتياجاتهم" (Samra Mandira, 2008, p. 02).

وعرف الشمول المالي على أنه :" إمكانية وصول الأفراد بما فيهم ذوي الدخل المنخفض والشركات ومن ضمنها الشركات الصغيرة إلى الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية و الإستفادة منها بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل المؤسسات المالية الرسمية "(مهند عبد المنعم الدكاش، 2019، صفحة 04)

ومن التعريفات السابقة نستخلص أن الشمول المالي يتجلى في قدرة الأفراد والمؤسسات المستبعدين ماليا من الوصول و الإستفادة من المنتجات والخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية بتكلفة تتوافق وقدراتهم المالية وتغطي إحتياجاتهم ورغباتهم مع توفر شرط الإستدامة في تلقيها وإستخدامها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل:01 يوضح المحاور الأساسية للشمول المالي

المصدر: من إعداد الباحثتين.بالإعتماد على التعاريف السابقة للشمول المالي.

وعلى ذكر ما سبق يمكن إستنتاج خصائص الشمول المالي ، فيما يلي:

- الأمان:وذلك من خلال إتخاذ جميع التدابير الأمنية الضرورية لتفادي التعرض للمخاطر سواءا لمقدمي الخدمات أو لمتلقيها.

- التكلفة المعقولة : حيث أن الخدمات المالية التي يدعمها الشمول المالي تكون في متناول الجميع بما فيها ذوي الدخل الضعيف .

- الجودة : وذلك من خلال الإستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة لإبتكار خدمات تمتاز بالجودة المطلوبة.

- الاستجابة لأذوق الأفراد : حيث يسعى مقدمي الخدمات المالية إلى التعرف على حاجات ورغبات العملاء و تلبيتها.

2-2أهمية و أهداف الشمول المالي:

يكتسي الشمول المالية أهمية كبرى من خلال(محمد طارق لفتة، 2019، صفحة 03):

- إسهامه في الوصول المالي الذي يؤدي إلى جذب مستثمرين من السوق العالمي مما يعمل على زيادة فرص العمل والتوظيف .
- يسهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية. – يقلل من الاعتماد على النقد مع خفض تكاليف المعاملات من خلال التحول إلى المدفوعات الالكترونية.

كما أثبتت الدراسات التي أجرتها مجموعة البنك الدولي(رشا عودة لفتة ، سالم عواد حسين، 2019، صفحة 84)وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومعدلات النمو الإقتصادي، مما يعزز جهود تحقيق التنمية الإقتصادية.

كما يستمد الشمول المالي أهميته أيضا من خلال تأثيراته الأساسية والمتمثلة في(آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، 2018، صفحة 751):

- تعزيز إستقرار النظام المالي: والذي يتحقق بإنتشار إستخدام الخدمات المالية الرسمية ، الأمر الذي يعمل على زيادة التنوع في الودائع لدى المؤسسات المالية الرسمية وخاصة البنوك مما يخفض من مستويات التركيز بها ،مما يقلل تعرضها للمخاطر .
- -تعزيز قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: من خلال حملات التحسيس والتوعية في إطار نشر الثقافة المالية ، التي تمكن الفرد من التعرف على الخدمات المالية الرسمية المتاحة وكيفية الإستفادة منها و وأساليب إدارة المخاطر المالية لهذه الأعمال.
- أتمتة النظام المالي: يؤدي إلى توسيع إستخدام الخدمات المالية وإنتشارها وذلك بالإعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية التي توفر السرعة وتدني التكاليف، وتمكن النظام المالي من متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتفادي والتقليل من الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال.

ويسعى الشمول المالي إلى بلوغ العديد من الأهداف ،أهمها(نغم حسين النعمة ، أحمد نوري حسن، 2019، صفحة 20):

- تعزيز وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و التعريف بطرق الإستفادة منها وإستخدامها.
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإستثمار و التوسع.
- تعزيز مشاريع العمل الحر و تحقيق النمو الإقتصادي.
- دعم القطاع المصرفي والمالي من خلال تحقيق التنوع في الأصول و إستقطاب عملاء جدد ، مما يعمل على زيادة الإستقرار و النمو.

بالإضافة إلى الأهداف الإقتصادية ، فللشمول المالي أيضا أهداف إجتماعية تتمثل في(عبد الرزاق عريف، 2019، الصفحات 199-200):

- تحقيق التنمية الإجتماعية و تحسين مستويات المعيشة للأفراد و التقليل من نسب البطالة و تمكين فئة النساء والشباب ماليا.
- تنمية الثقافة و المعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل ، وتعزيز ثقتهم بمقدمي الخدمات المالية الرسمية .

2-3 مبادئ الشمول المالي:

في إطار تعزيز الشمول المالي ، أصدرت المجموعة العشرين ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي ، وهذا لتوحيد معايير تحقيق الشمول المالي في كافة دول العالم ، والمتمثلة في:

- **القيادة** : من خلال إلتزام الجهات الحكومية و الأطراف المشاركة لها بالعمل الدائم والسعي لتحقيق الشمول المالي(فضيل البشير ضيف، 2020، صفحة 477).
- **المعرفة:** توفير البيانات الكافية تعتمد عليها الجهات الرقابية و مقدمي الخدمات المالية لتصميم ووضع سياسات الشمول المالي(بشار أحمد العراقي، سمير فخري النعمة، دون سنة، صفحة 188)

بالإضافة إلـــى(نبيل ياهوري، 2019، الصفحات 164-165):

- **التنوع:**تنفيذ السياسات المشجعة للمنافسة و تتيح الحوافز المستندة على أوضاع السوق بما يضمن الوصول المستدام للخدمات المالية وإنتشارها على نطاق أوسع.
- **الإبتكار:**يعزز الإبتكار التكنولوجي الوصول إلى النظم المالية الرسمية وإستخدامها كما يعمل على معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية للنظام المالي .
- **الحماية** : وذلك بوضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وذلك بتوضيح دور ومسؤولية كل من الحكومة ومزودي الخدمات المالية لتفادي تعرض العملاء للمخاطر المالية وخاصة الإحتيال .
- **تمكين العملاء:** من خلال تعزيز قدراتهم و ثقافتهم المالية لتمكينهم من الإستفادة من الخدمات المالية وطرق إستخدمها.
- **التعاون:**من خلال وضع بيئة عمل واضحة بمحددات تقوم على التنسيق و الإستشارة والمشاركة بين القطاع الحكومي و الشركاء الآخرين خارج القطاع، حيث يتم من خلالها تحديد دور كل طرف و مسؤوليته.
- **التناسب:** ضرورة وضع سياسات تكون تتلاءم مع المخاطر الناتجة عن الخدمات المالية المبتكرة ، مع تذليل العوائق التشريعية التي تحول دون تحقيق الأهداف والإستراتيجيات المسطرة.
- **الإطار العملي:** حيث يجب أن يقوم على المعايير الدولية ليتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

3- واقع الشمول المالي في البنوك الجزائرية و أهم التحديات التي تواجهه:

1-3مؤشرات الشمول المالي في البنوك الجزائرية:

يستند البنك الدولي في قياس نسبة تحقيق الشمول المالي في أي دولة على 5 مؤشرات أساسية وهي:

نسبة إستخدام الحسابات في المؤسسات المالية، نسبة الإدخار ،نسبة الإقتراض و نسبة المدفوعات الرقمية.

ويمكن تبيين مؤشرات الشمول المالي في البنوك الجزائرية ومقارنتها بالمؤشرات العالمية بالإعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول:01 يوضح مؤشرات الشمول المالي على مستوى المؤسسات المالية في الجزائر والعالم.

السنوات / المؤشرات	مؤشرات الشمول المالي في الجزائر			مؤشرات الشمول المالي في العالم		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الحسابات في المؤسسات المالية	33.3	50.5	42.8	50.6	62.0	68.5
الإدخار في المؤسسات المالية	/	13.8	11.4	/	27.3	26.7
الإقتراض من المؤسسات المالية	/	5.8	5.0	/	22.3	22.5
المدفوعات الرقمية	/	25.4	26.0	/	41.5	52.3

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على:

The Little Data Book on Financial Inclusion , Global FindexDatabase,World Bank Groupe ,2018.

من خلال تحليلنا للمعلومات المدونة في الجدول أعلاه ، نلاحظ إرتفاع نسبة إمتلاك الحسابات في المؤسسات المالية الجزائرية من سنة 2011 إلى سنة 2014وتراجعهاسنة 2017،مما يدل على توجه العملاء والمواطنين للتعامل خارج القطاع المالي ، ويمكن تفسيره بإفتقار المؤسسات المالية للآليات و الحوافز التي تستقطب الأفراد والمؤسسات على فتح حسابات لديها.مما يقلل من الدور المنوط بها والمتمثل في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الإستثمارات.

في حين نسجل تطور في عدد الحسابات في المؤسسات المالية العالمية خلال السنوات الثلاث محل الدراسة ويمكن تفسيره بنجاح السياسات التحفيزية لإستقطاب الأفراد والمؤسسات للإندماج فيها ، وذلك لتوافق المنتجات والخدمات المقدمة مع الرغبات والإحتياجات المطلوبة.

كما تبين الإحصائيات إنخفاض نسبة الإدخار بالمؤسسات المالية الجزائرية بين سنتي 2014و2017 وهذا يمكن تفسيره بتراجع ثقة العملاء في المؤسسات المالية الرسمية و هذا يعود لعدة أسباب ،من بينها تماطل هذه المؤسسات في تلبية طلبات السحب، بالإضافة إلى الشروط المفروضة على العملاء والخاصة بالقيمة المسموح بسحبها. بالإضافة إلى تراجع الثقة في المؤسسات المالية الرسمية بسبب الهزات التي مر بها الجهاز البنكي الجزائري(فضائح البنوك العمومية والخاصة)،مما يدفعهم إلى تفضيل إكتناز الأموال...إلخ.

أما فيما يخص نسبة الإدخار في المؤسسات المالية فنسجل إنخفاض يقدر ب:0.6% ، يمكن تفسيره بتوجه الأفراد للإدخار خارج المؤسسات المالية الرسمية ، نتيجة توفر خيارات أفضل لإستثمار أموالهم (التوجه للأسواق المالية أو سوق العقارات ...).

كما نسجل تراجع طفيف بنسبة الإقتراض من المؤسسات المالية ، ويمكن تفسيره بإعتماد المؤسسات المصرفية الجزائرية على سياسة التركيز الإئتماني و بالتالي لا يحدث تغيير كبير على النسبة المسجلة .

في حين نجد أن نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية على المستوى العالمي مستقر نوعا ما نتيجة ثبات السياسات الإقراضية المعمول بها

أما المدفوعات الرقمية فنسجل إرتفاع في نسبتها حيث تقدر بـ:0.6%، يدل على ظهور بوادر إقبال العملاء على إستخدام الخدمات المالية الرقمية . نتيجة بحث العملاء عن خدمات تمتاز بالجودة العالية ،السرعة في تلقيها و التكلفة المتدنية مقارنة بالخدمات المالية الأخرى .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المدفوعات الرقمية في المؤسسات المالية على المستوى العالمي تسجل إرتفاع ملحوظ يقدر ب:10.8% ، مما يدل على مواكبة المؤسسات المالية للتطورات التكنولوجية التي تتماشى وأذواق العملاء و إحتياجاتهم ، مما حثهم على الإقبال على التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية المتاحة من طرف المؤسسات المالية.

ومما سبق نستخلص أن البنوك الجزائرية تسجل مستويات منخفضة من الشمول المالي مقارنة بالمؤشرات العالمية للشمول المالي ، الأمر الذي يجعلها تحتل مراتب متأخرة عالميا.

3- 2عوامل تدني مستويات الشمول المالي في البنوك الجزائرية:

يعود تدني مستوى الشمول المالي في البنوك الجزائرية إلى عوامل عديدة أبرزها طبيعة النظام المالي والبنكي للجزائر والذي يتميز بـ(نهلة أبو العز، 2020، الصفحات 42-43):

- ✓ صغر حجم البنوك :بالرغم من التطورات التي تشهدها البنوك العاملة في الجزائر إلا أنها لا تزال صغيرة الحجم مقارنة بالبنوك الناشطة على الساحة العالمية.
- ✓ سيطرة البنوك العمومية على الساحة المالية والبنكية المحلية .
- ✓ قلة تواجد البنوك بالمناطق النائية أو الريفية ، فعادة تنتشر فروعها و وكالتها في المدن.
- ✓ ضعف البيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل في إطارها البنوك و خاصة العقبات التي تتعلق بحماية حقوق المودعين والمقترضين مع طول الإجراءات القانونية وتكلفتها الباهضة.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات و عدم الإعلام بالخدمات المالية المتاحة .
- ✓ تراجع الجدارة الإئتمانية مسببة تفاقم مشكلة القروض المتعثرة.
- ✓ تراجع الوعي بشأن إستخدام الخدمات المالية الحديثة.
- ✓ ضعف الإفصاح والشفافية : الأمر الذي يشكل حاجزا لجذب المستثمرين الأجانب.

بالإضافة إلى العوامل المذكورة آنفا توجد أخرى تتمثل في :

- ✓ نقص الثقافة المالية وسط المجتمع الجزائري ، خاصة الوعي المالي بإيداع الأرصدة النقدية في المصارف وإعتماد وسائل الدفع المختلفة في تأدية المعاملات والمبادلات اليومية وبالتالي كلما إزداد الوعي المالي

تقلصت ظاهرة الإكتناز وهي ظاهرة متجدرة في المجتمع الجزائري(صليحة فلاق و آخرون، 2021، صفحة 288).

3-3تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية:

تختلف التحديات التي تواجه الشمول المالي بين البلدان المتقدمة والنامية و حتى بين مجموعات مختلفة من السكان في ذات البلد وذات المنطقة ، حيث يتمتع 62%من البالغين فقط على مستوى العالم بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية والمتمثلة في إمتلاك حساب مصرفي أو حساب على الهاتف المحمول ، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات مماثلة في الحصول على الإئتمان مما يحد من قدرتها على النمو والإزدهار(Anju patwardhan and others, 2018, p. 11). والجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في تحقيق الشمول المالي حسب مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن البنك الدولي(فضيل البشير ضيف، 2020، صفحة 480)وهي مرتبة متأخرة عالميا و متوسطة بالنسبة للدول العربية،

وهذا يعود إلى تحديات التي يواجهها الشمول المالي في البنوك الجزائرية نذكر منها (صورية شنبي ، السعيد بن لخضر، 2018، صفحة 117):

- **عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية:**بالرغم من الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للقطاعات المالية لتسهيل نفاذ المنتجات والخدمات المالية إلى الشرائح المستهدفة في إطار تحقيق ودعم الشمول المالي إلا أنها لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب وذلك راجع لإفتقار وجود نظم كفأة للإستعلام الإئتماني و الرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين .
- **ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية :**وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات .
- **غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر:**مما صعب من إمكانية وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواءا من قبل البنك المركزي كهيئة إشرافية أو المنظمات غير الحكومية ، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض مستويات الشفافية في مجال التمويل الأصغر وقلص من دوره في تعبئة الموارد المالية اللازمة للقيام بالعمليات المالية المختلفة.
- **بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية :**لاسيما صناديق الاستثمار، مؤسسات الإدخار التعاقدي بالإضافة إلى محدودية أدوات أسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق الأسهم والسندات، مما يعمل على زيادة التركيز على الإئتمان المصرفي قصير الأجل الذي لا يتناسب وإحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات.

بالإضافة إلى النقاط المذكورة آنفا ، توجد تحديات أخرى تعيق تحقيق الشمول المالي بالجزائر وتتفاوت من دولة إلى دولة أخرى حسب طبيعة البيئة الإقتصادية و الإجتماعية السائدة بها، نذكر منها(أحمد فاروق محمد الزيني ، دون سنة نشر، الصفحات 190-191):

- **عدم توفر الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالنظام المالي**: عادة لا تتوفر أو تكون غير ملائمة لأهداف الشمول المالي ، نذكر منها الإجراءات المفروضة لفتح حسابات بنكية ،
- **ضعف تكنولوجيا الإتصالات** :وخاصة شبكات الانترنت والهواتف المحمولة التي تعوق إستخدام قنوات الدفع مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول .
- **عدم ملائمة الخدمات المقدمة لإحتياجات المستفيدين** :وبالأخص الخدمات التي لا تتماشى مع المعتقدات الدينية و التي تمنع المستفيدين من إستخدام القطاع الرسمي.
- **ضعف الثقة في المؤسسات المالية**:عدم الشعور بالأمان أو بالقدرة على سحب الأموال في أي لحظة وبالقدر المطلوب يفقد المصداقية للتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

4-الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية .

4-1تحديث و تطوير النظام المالي والبنكي والتوجه نحو الرقمنة:

سعت السلطات الحكومية الجزائرية إلى النهوض بالنظام المالي والمصرفي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة عليه في إطار تبني إستراتيجية التوجه نحو الرقمنة ، بدءا بتأسيس شركة ساتيم (شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك) ، سنة 1995 حيث تعتبر هذه الشركة من بين الأدوات التقنية الداعمة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك و هي تتولى المهام التالية(شركة ساتيم، 2021):

- تطوير إستخدام طرق الدفع الإلكتروني
- إنشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر.

وفي إطار دعم النهج الإستراتيجي المتبنى لعصرنة النظام المالي والبنكي تم إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014 والذي أسند إليه مهمة ضمان العلاقة ما بين بنوك منظومة النقد و توفيقها مع الشبكات النقدية المحلية والدولية(تجمع النقد الآلي، 2021).

كما وضعت السلطات الحكومية الجزائرية سياسات هادفة لتشجيع التحول الرقمي من خلال(صندوق النقد العربي، 2020):

- حث البنوك وبريد الجزائر على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني لفائدة العملاء دون تكاليف إستجابة للطلبات المرسلة عبر الأنترنت بسهولة ودون قيود.
- تشجيع البنوك على زيادة عدد الحسابات وربط إستخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لديها.
- تشجيع الدفع عن بعد وتوسيع نطاقه ليكون في متناول جميع المواطنين.
- إلغاء الرسوم ومصاريف إستخدام بطاقات الإئتمان وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دنانير على كل عملية تصل إلى 5000 دج تدفع إلكترونيا.
- تخفيض الضرائب و الرسوم على المدفوعات الإلكترونية حيث تطبق نسبة 9%عوضا عن19 % المطبقة على باقي المعاملات المالية.

4- 2تكييف القوانين و التشريعات الخاصة بالنظام المالي مع الأهداف المسطرة لدعم الشمول المالي :

في إطار موائمة القوانين والتشريعات مع متطلبات الشمول المالي و تحقيق أهدافه ، عملت الهيئات النقدية والمالية بالتعاون والتنسيق مع مسيري المؤسسات المالية والبنكية إلى إعادة النظر في القوانين و اللوائح المعمول بها وصياغة قوانين جديدة تعمل على تحقيق الأهداف الموضوعة بدءا بصياغة المادة: 35 مكرر من قانون 13-08 المؤرخ في:30ديسمبر 2013، والتي تنص على ضرورة تشجيع بنك الجزائر لعملية الإدماج المالي و التركيز على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وذلك من خلال فتح فروع و وكالات جديدة للبنوك حيث يكون تواجدها منتظم ويمس جميع المناطق لتقريب الخدمات والمنتجات المالية والبنكية إلى المواطنين و تأكيدا على السياسة المنتهجة تم إصدار التعليمة رقم: 01 المؤرخة في 14 فيفري 2018 المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والبنكية الرسمية ، مع توسيع نطاق تقديمها والإستفادة منها بما يتوافق مع رغبات وإحتياجات العملاء والمواطنين مع الحرص على إدخال الإبتكارات التكنولوجية عليها وذلك بهدف تحقيق الإستدامة في تقديمها (وفاء حمدوش ، لمياء عماني، 2021، صفحة 117).

إصدار لوائح تنظيمية جديدة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و تعميقه في 15 مارس 2020 ،إستجابة لمطالب العملاء في البنوك والمؤسسات المالية أهمها فتح النوافد للمعاملات المالية الإسلامية ودعمها بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع الذي يدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي(محافظ بنك الجزائر، 27-04-2020، صفحة 2).تلبية لمطالب العملاء و تماشيا مع المعتقدات الدينية للمجتمع الجزائري.

3-4 دور بنك الجزائر في دعم الشمول المالي في البنوك الجزائرية :

تمثلت الجهود المبذولة من طرف بنك الجزائر لتثمين مساعي تحقيق الشمول المالي في البنوك الجزائرية في(محافظ بنك الجزائر، 27-04-2020، الصفحات 1-3):

- التنسيق مع جميع الفاعلين على الساحة البنكية لتنفيد الطرائق العملية في مسائل الإدماج المالي. بدءا بتحسين و تعليم فئة الشباب خاصة مبادئ أصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية المحددة.
- حث البنوك والمؤسسات المالية على المساهمة بفاعلية في تمويل المشاريع الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف إنجاح السياسات الجديدة.
- القيام بحملات تحسيسية و ترويجية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة و التطبيقات والإبتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.
- حث البنوك على توسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن وخاصة تلك التي تنعدم فيها الخدمات المالية مع إجراء دراسة لطبيعة النشاط الإقتصادي الموجود على مستوى كل المناطق بهدف توافق المنتجات والخدمات التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية مع إحتياجات المواطنين بتلك المناطق.

- تسطير برنامج عملي بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العالمي للشمول المالي ، ويشمل البرنامج عدة نشاطات تحسيسية تقدمها البنوك و المؤسسات المالية العاملة عن طريق فروعها على مستوى القطر الوطني ، للتواصل مع تلاميذ الإبتدائيات ، المتوسطات والثانويات و تعريفهم بمختلف النشاطات البنكية و كذا تبسيط المفاهيم المالية لهم.

5-الخاتمة :

يعتبر الشمول المالي وسيلة مهمة في تحقيق الأهداف التنموية لمختلف دول العالم ، لذا حظي بالإهتمام البالغ لتحقيقه وخاصة من طرف الدول النامية ، سعيا منها للرفع من معدلات النمو الإقتصادي و تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها من خلال البحث في السبل التي تمكن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهمشين ماليا من إدماجهم في النظام المالي الرسمي والحد من التسربات النقدية المتداولة خارجه لدعم إستقراره والعمل على تقدمه.

لذا أولت الهيئات المالية والنقدية الجزائرية أهمية كبرى لمتطلبات تحقيق الشمول المالي بمؤسساتها ، بدءا بالبحث وتحديد العوامل التي تعيق تحقيقه والتي تعتبر تحديا فعليا يحول دون الرفع من مستويات الشمول المالي بها والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة بتحسين مؤشراته ، وذلك من خلال تكثيف الجهود والتنسيق الدائم بين جميع المؤسسات البنكية والمالية العاملة بالنظام المالي في تعزيز الثقافة المالية للأفراد وخاصة الشباب والنساء من خلال التعريف بالمنتجات المالية والبنكية التي تتماشى مع رغباتهم وإحتياجاتهم المالية ، و الإعتماد على التقدم التكنولوجي في العمل البنكي والإبتكارات المالية في تقديمها،حيث تعمل هذه الأخيرة على توفير وإتاحة هذه الخدمات بالتكلفة المعقولة والجودة المطلوبة و السهولة في الحصول عليها والإستفادة منها والديمومة في تقديمها، مما يشكل حافزا قويا لجذب و إستقطاب هذه الفئات المهمشة ، ويعزز ثقتهم للتعامل مع مؤسسات النظام المالي الرسمي .

<u>النتائج و التوصيات</u> :

إنطلاقا مما سبق توصلنا إلى أن:

الشمول المالي هو إتاحة المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات البنكية والمالية الرسمية للفئات خارجها والمستبعدة ماليا ، بحيث تستوفي هذه الخدمات والمنتجات الشروط الضرورية والمتمثلة في : سهولة الوصول إليها ، معرفة طرق الإستفادة منها وإستخدامها، الجودة العالية والتكلفة المعقولة أي يجب أن تكون في متناول جميع شرائح المجتمع مع الإستمرارية والمسؤولية في تقديمها .

أما نتائج إختبار الفرضيات الموضوعة فهي كالآتي:

- تحقيق الشمول المالي له تأثير إيجابي على تطور وإستقرار البنوك الجزائرية ، فرضية صحيحة حيث أن الشمول المالي يعمل على جذب الأفراد وتحفيزهم للتعامل مع المؤسسات البنكية والمالية مما يؤدي إلى زيادة عدد المتعاملين بها وبالتالي التقليل من التركيز بها، مما يفتح المجال لتنوع مصادر الأموال و إستخداماتها مما يخفض من عوامل تعرضها للمخاطر المالية ، ويعمل على زيادة درجة إستقرارها ونموها .

- التعريف بمزايا المنتجات والخدمات المالية للبنوك الجزائرية يعزز الثقافة المالية المطلوبة لتحقيق الشمول المالي ،يكسر الحاجز للتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية فرضية صحيحة ، حيث تعتبر الثقافة والمعرفة المالية جوهر ركائز التعامل البنكي والمالي والفرد الجزائري فقد ثقته في المؤسسات المالية إثر الأزمات التي تعرض لها الجهاز البنكي الجزائري في العديد من المرات (جرائم الإختلاس ، ...)، لذا فإن إعادة بناء هذه الثقة تتطلب التقرب أكثر من المواطنين من خلال الحملات التحسيسية والتوعوية للتعريف بالمنتجات وكيفية الإستفادة منها و آليات الحمائية التي توفرها المؤسسات البنكية الجزائرية لضمان وحماية أمواله ، بالإضافة إلى التمكن من معرفة وتحديد إحتياجات العملاء من الخدمات والمنتجات التي يرغبون فيها.
- تعد الخدمات المالية الرقمية آلية فعالة لدعم الشمول المالي في البنوك الجزائرية. فرضية صحيحة لأن توفير الخدمات والمنتجات المالية بالطريقة التقليدية مكلف جدا لإعتمادها على الإجراءات البيروقراطية والوثائق المتعددة لإثبات الهوية مثلا و تدخل العنصر البشري في تقديم الخدمات أيضا يقلل من الجودة المطلوبة والسرعة في التنفيذ ، لذا فإن أتمتة العمل المصرفي، وإبتكار خدمات تقوم على التكنولوجيا المالية يوفر العديد من المزايا والتكاليف على البنك والمؤسسة المالية مقدمة الخدمة، ويلقى إستحسان العملاء في تلقي هذه الخدمات، مما يؤثر إيجابيا على مستوى الشمول المالي.

التوصيات المقترحة:

- تطوير البنى التحتية المالية و التقنية لتسريع وتيرة توفير الشروط الضرورية لتحسين مستويات الشمول المالي في البنوك الجزائرية.
- تحديث القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية التي تعمل بمقتضاها المؤسسات البنكية والمالية الجزائرية وتكييفها مع الإستراتيجيات المنتهجة لتعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية.
- تطوير نظم ووسائل الدفع الإلكترونية بإعتبارها مدخل إستراتيجي لتحقيق الشمول المالي في البنوك الجزائرية
- الإهتمام بالموارد البشرية العاملة بالمؤسسات البنكية والمالية الجزائرية وتدريبها في مجال العمل البنكي الإلكتروني و طرق التعامل مع العملاء وإقناعهم للإندماج في النظام المالي الرسمي.
- فتح المجال للتعاون و الشراكة مع المؤسسات المالية الناشئة لنقل الخبرات و التكنولوجيات الضرورية للإرتقاء بالخدمات المالية و البنكية المقدمة . أو إبتكار منتجات وخدمات حديثة تتوافق وإحتياجات العملاء و المواطنين المالية و تعتبر حلولا للحد من عزوف المواطنين للتعامل مع المؤسسات البنكية .
- التنسيق والتعاون مع السلطات النقدية والمالية للدول ذات مؤشرات شمول مرتفعة لمحاكاتهم ونقل خبراتهم لإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق ودعم الشمول المالي في البنوك الجزائرية.
- وضع التدابير و الإجراءات الأمنية الكفيلة بحماية العملاء و ضمان حقوقهم .
- الإهتمام بأساليب زرع الثقافة المالية في أوساط المجتمع الجزائري وتوعية الأجيال الصاعدة حول أهمية الشمول المالي في تحقيق الأهداف التنموية للدولة لتحفيزهم نحو المساهمة في تحقيقها.

- إجراء إصلاحات مالية وإقتصادية جذرية تتلاءم مع متطلبات تحقيق وتعزيز الشمول المالي في البنوك الجزائرية

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **المقالات:**

- آسيا سعدان ، نصيرة محاجبية ،(2018) واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة -: الجزائر، تونس والمغرب، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، مجلد :10 ، عدد:03 ،السنة العاشرة .
- أحمد فاروق محمد الزيني، (دون سنة نشر) دور الشمول المالي في تنمية الإقتصاد المصري(الواقع وآفاق المستقبل)، المجلة القانونية .
- بشار أحمد العراقي ،(دون سنة)سمير فخري النعمة ، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد:12 ، العدد:67.
- رشا عودة لفتة ، سالم عواد حسين،(2019)، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق،مجلةكليةمدينة العلم الجامعة، المجلد :11.
- صليحة فلاق و آخرون ،(2021) تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ، مجلة المعيار المجلد :12 ، العدد:01 .
- صورية شنبي، السعيد بن لخضر ،(2018) أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد رقم:03، العدد رقم:02.
- عبد الرزاق عريف ، (2019) واقع الإشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الإدارية ، المجلد :06، العدد: 04.
- فضيل البشير ضيف،(2020) واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية ، مجلد:06 ، العدد:01 .
- محمد طارق لفتة ، بيداء ستار لفتة ،(2019) دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق : الفرص والتحديات ، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)،المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا.
- نهلة أبو العز ،(2020) ،تقييم أداء القطاع المالي في إقريقيا ، مجلة دراسات ، المجلد :21، العدد:02.
- نغم حسين النعمة ، احمد نوري حسن ، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق ، المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهل ، المجلد :11، العدد :02، 2019/12/31.
- نبيل ياهوري،(2019)، مبادئ تحقيق الإستقرارالإقتصادي و الإجتماعي و متطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية- مجلة الإقتصادالجديد ،المجلد 10 العدد، 03.
- -وفاء حمدوش ، لمياء عماني ، (2021) ،أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد : 17 ، العدد :03.

المداخلات:

- مهند عبد المنعم الدكاش ،(2019)، دور التكنولوجيا المالية في دعم المالية الإجتماعية تحصيل الشمول المالي : نظرة مقاصدية ، المؤتمر العالمي الرابع عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية ، ماليزيا .

التقارير:

- تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية بعنوان : التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة ، صندوق النقد العربي ، جويلية2020،
- بيان محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 2020/04/27،موقع بنك الجزائر .

- **مواقع الانترنيت:**

- www.satim.dz/ar/la-satim-2/2021-04-21-11-20-07.html(consulté le 04/12/2021)
- www.Giemonetique.dz/ar/qui- somme –nous/gie-monetique. (consulté 11/11/2021)

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Books :

- FRANCISCO G. VILLARREAL (2017), Financial inclusion of small rural producers, United Nations publication,Santiago, Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), USA .
- -The Little Data Book on Financial Inclusion(2018) , Global FindexDatabase,World Bank Groupe .

2-Journal article :

- - SarmaMandira(2008), Working Paper Index of Financial Inclusion, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER).
- -Anju patwardhan and others(2018), Financial Inclusion in the Digital Age ,International FinanceCorporation,World bank.